محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر – دراسة تحليلية قياسية – باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا FMOLS

بن دغفل كمال– أستاذ محاضر أ– جامعة المسيلة
Belkhebat05@yahoo.fr

بلخباط جمال– أستاذ محاضر أ– جامعة باتنة
Dakfel83@yahoo.com

بن البار أمحمد –أستاذ محاضر ب– جامعة المسيلة
med.elbar@hotmil.com

ملخص البحث: تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر العوامل المحددة (المتغيرات المستقلة) علىالاستثمارات الأجنبية المباشرة(متغير تابع)، في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)، ولتحقيق هذا الهدف تم إجراء اختبار التكامل المشترك بإستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا(FMOLS) .كما تم تحليل السلاسل خواص الزمنية لمتغيرات النموذج باستخدام عدة اختبارات لتحديد رتبة تكامل كل سلسلة زمنية ومن ثم التحقق من تكاملها المشترك، وقد كشفت نتائج هذه الاختبارات عن تكامل كل سلسلة زمنية على حدة من الدرجة الأولى، كما كشفت وجود علاقة توازنية على المدى البعيد باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا(FMOLS) بين حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة والعوامل المؤثرة (المتغيرات المستقلة).

وتتمثل أهم نتائج هذه الدراسة في الآتي: (1) وجود تكامل مشترك بين العوامل المؤثرة (المتغيرات المستقلة) وحجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة. (2) بينت نتائج الاختبارات الإحصائية، أن متغيرات الدراسة ليست مستقرة عند المستوى، كما أن متغيرات الدراسة تستقر بعد أخذ الفروق الأول لها، وأنها متكاملة من الدرجة الأولى.

الكلمات المفتاحية: حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة،محددات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا(FMOLS) ، الجزائر.

Abstract: This study aims to measure the impact of specific factors (independent variables) on foreign direct investment (dependent factor) variable, in Algeria during the period (1990-2014), and to achieve this objective we carried out a cointegration analysis through the test of the Fully Modified Ordinary Least Squares (FMOLS). Additionally, we proceed to the analysis of the time series variables characteristics via various econometric tests in order to determine their integration order and ,thus, their cointegration. The test results revealed, in one hand, that the time series are integrated of order one and , on the other hand, that there exists a long run equilibrium relationship between F.D.I and the independent variables.

The main results of our study can be summarized as follows: (1) The variables of F.D.I , independent variables tools are cointegrated. (2) The study variables become stationary when differentiated at the first level, and are ingrated of order one.

key words: The volume of foreign direct investment, the determinants of foreign direct investment, Fully Modified Ordinary Least Squares (FMOLS), Algeria.

مقدمة:

تواجه الدول النامية تحديات تنموية متزايدة تتطلب مواجهتها البحث عن مصادر تمويل كافية كانت داخلية أم خارجية. وبسبب المصاعب الاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها أغلب البلدان النامية في ظل شح الموارد المحلية، تزايد الاهتمام بالاستثمارات الأجنبية المباشرة التي أصبحت هدفا أساسيا لكل الدول للاستفادة منها في تحسين أوضاعها المحلية شرط توفير مناخ استثماري ملائم يسمح للشركات الأجنبية بالنشاط بأقل المخاطر والتكاليف مع تحقيق أفضل المكاسب لها وللبلد المضيف.

واستجابة لاملاءات المؤسسات المالية الدولية وتحت ضغط المديونية الخارجية ومن اجل معالجة الاختلالات الهيكلية التي يعانيها الاقتصاد الجزائري وإيجاد مصادر دخل بديلة للمحروقات، اضطرت الجزائر إلى الانفتاح على رأس المال الأجنبي في شكله المباشر لمواجهة عبء وتكاليف المديونية والمساهمة في تحسين أداء الاقتصاد الوطني والرفع من معدلات النمو الاقتصادي. وعملت من اجل تحقيق هذا الهدف على تحسين مكونات المناخ الاستثماري بأبعاده المتعددة لإقناع المستثمرين الأجانب بإقامة مشاريعهم الاستثمارية في الجزائر.

وفي هذا الدراسة سيتم استعراض واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال الإشارة إلى عوامل الجذب والطرد في بيئة الأعمال بها مع القيام بنمذجة قياسية لدراسة أهم المحددات التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر.

إشكالية الدراسة: اثر تزايد الاهتمام بظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر وازدياد حدة المنافسة بين الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، من أجل جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر، وعليه يمكن صياغة إشكالية هذه الدراسة على النحو التالي: **"ماهي أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟"**

وللإجابة على هذا السؤال الرئيسي للدراسة، قمنا بتجزئة الاشكالية الى مجموعة من الأسئلة الفرعية والتي تتمثل فيما يلي:

- ما المقصود بالاستثمار الأجنبي المباشر؟
- ما هو واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الجزائري من حيث المناخ الاستثماري؟
- ماهي حدود العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر من جهة ومعدل التضخم، معدل سعر الصرف، الناتج الداخلي الخام، الصادرات والواردات من جهة اخرى؟
- هل يمكن صياغة أو بناء نموذج قياسي يحدد أثر بعض المتغيرات الاقتصادية (التضخم، سعر الصرف، الناتج الداخلي الاجمالي، الصادرات والواردات)على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟

- **فرضيات الدراسة:** بناء على الاشكالية، فإن الدراسة اعتمدت على الفرضيات الاتية :

- يوجد أثر ايجابي معنوي للنمو الاقتصادي في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- يوجد أثر سلبي لمعدل التضخم ومعنوي في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- يوجد أثر يجابي ومعنوي للصادرات كجانب للانفتاح التجاري في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- يوجد أثر ايجابي ومعنوي للواردات كجانب للانفتاح التجاري في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- يوجد أثر ايجابي لسعر الصرف ومعنوي في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

- **منهج الدراسة:** لمعالجة هذا الموضوع يتم إتباع المنهج الوصفي التحليلي كونه يتماشى مع طبيعة الموضوع كما سيتم استخدام الطرق القياسية والإحصائية الضرورية لدراسة أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر، وللوصول إلى نتائج دقيقة، وسيتم الاستعانة ببرنامج E-views.9 لاستخراج النتائج والقيام بالاختبارات اللازمة، وعلى هذا الأساس تم تخصيص مضمون الدراسة الى محورين:

المحور الاول: تحليل طبيعة المناخ الاستثمار في الجزائر.

المحور الثاني: الدراسة التطبيقية لمحددات الاستثمار الاجنبي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

المحور الاول: تحليل طبيعة المناخ الاستثمار في الجزائر

يعتبر مناخ الاستثمار محددا رئيسيا لحجم التدفقات الاستثمارية، إذ يفرض على الدول المضيفة التوسع في منح الحوافز مع تذليل العقبات التي تثبط العملية الاستثمارية. وفي هذا الإطار قدمت الجزائر مجموعة من الحوافز الاقتصادية

والقانونية والإدارية لجذب المستثمرين الأجانب. ورغم أهمية الجهد المبذول، فإنه لا يمكن أن يحجب صعوبات كثيرة لا زالت تعيق عمل المستثمرين الأجانب والتي يمكن توضيحها فيما يلي:

أولا: محفزات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

على الرغم من تشابه محفزات الاستثمار الأجنبي المباشر في كثير من الأحيان، إلا أنها تتفاوت بل وتختلف من بلد إلى آخر ومن فترة زمنية إلى أخرى. وفيما يلي عرض لأهم محفزات الاستثمار في الجزائر.

أ: مؤشرات التوازن الداخلي والخارجي للاقتصاد الجزائري

بعد مرور الاقتصاد الجزائري بفترات صعبة خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات أثرت بالتراجع على مختلف مؤشراته الاقتصادية (معدلات النمو، وضعية الميزانية العامة، وضعية ميزان المدفوعات، معدلات التضخم....)، استدعت لجوء الجزائر إلى صندوق النقد والبنك الدوليين وتطبيقها لبرنامج التعديل الهيكلي. استعادت الجزائر الاستقرار في مؤشرات الاقتصاد الكلي الذي استمر بعد ذلك بسبب الطفرة النفطية التي حدثت خلال العشرية الأولى من الألفية الثالثة، ولكنها تبقى توازنات هشة وقابلة للتراجع والتلاشي بمجرد حدوث انخفاض في أسعار النفط في السوق العالمية.

ب: الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

من أجل مواكبة التطورات الاقتصادية والتحولات العميقة التي يقتضيها الانتقال من اقتصاد مخطط مركزيا إلى اقتصاد حر، عملت الجزائر على تكييف منظومتها القانونية وفق متطلبات هذا التحول وجعلها أكثر ليونة لاسيما في ميدان الاستثمار لكونه ركيزة أساسية لأي نهضة اقتصادية.

وفي هذا الإطار أصدرت الجزائر مجموعة قوانين وتشريعات لتنظيم عملية الاستثمار وفتح السوق الجزائرية أمام المستثمرين الأجانب وكانت بدايتها مع قانون النقد والقرض،[1] ثم المرسوم التشريعي 93-12،[2] والمتعلق بترقية ودعم الاستثمار والأمرين 01-03 [3] و 06-08[4]. وقد منحت هذه القوانين تحفيزات كثيرة للمستثمرين الأجانب والمحليين المقيمين وغير المقيمين. كما عقدت الجزائر اتفاقيات مع دول من مختلف القارات لحماية وتشجيع الاستثمارات، كانت أغلبها مع الدول الأوربية والدول العربية بحكم أن أغلب التعاملات التجارية تتم مع هذه الدول. كما أبرمت اتفاقيات أخرى مع قوى اقتصادية مهمة كالولايات المتحدة الأمريكية وكندا والصين وكوريا الجنوبية وجنوب إفريقيا وهذا من شأنه أن يسمح للجزائر بزيادة حصتها من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إليها إن وفرت المناخ الاستثماري الملائم.

ج: الموارد الطبيعية والبشرية

تعتبر الجزائر همزة وصل مهمة بين أوروبا وإفريقيا عبر شريطها الساحلي، مما يسمح لها أن تكون مركز عبور للتجارة الخارجية. وتتوفر الجزائر على موارد طبيعية وثروات باطنية تغري الكثير من الشركات الأجنبية الباحثة على تخفيض تكاليف إنتاجها سواء عن طريق استغلالها كمدخلات لعملياتها الإنتاجية أو عن طريق الاستثمار المباشر فيها. كما يعد انخفاض تكلفة اليد العاملة في الجزائر عاملا مهما من شأنه أن يحفز المستثمرين الأجانب للاستفادة من هذه الميزة خاصة في القطاعات التي لا تحتاج إلى يد عاملة مؤهلة كالبناء والسياحة والصناعات الغذائية، وتكمن قوة اليد العاملة الجزائرية في عنصر الشباب. الذي يمثل قوة مستعدة للعمل خاصة مع تفاقم ظاهرة البطالة.[5]

د: اتفاق الشراكة

وقعت الجزائر على اتفاق للشراكة مع الاتحاد الأوروبي والذي دخل حيز التنفيذ في سنة 2005 مما يعني انفتاحها على المنافسة في إطار مجال اقتصادي يمثل حوالي 60% من تجارتها الخارجية. وهذا الإجراء يشكل فرصة للمستثمرين الأجانب للقدوم إلى الجزائر واقتحام السوق الأوروبية التي تجاوزت الـ 500 مليون نسمة وذلك باستغلال القطاعات التي تتميز فيها الجزائر بالميزة التنافسية والاستفادة من الإعفاءات التي يمنحها الاتحاد الأوروبي شرط تنفيذ سياسات اقتصادية ملائمة وكفيلة بتوفير الشروط الضرورية لاستقبال هذه الاستثمارات والاستفادة منها في نقل التكنولوجيا وطرق الإدارة الحديثة والرفع من مستويات الإنتاج والتصدير. وإلا فإن العكس سيحدث وتصبح الجزائر سوقا لتصريف المنتجات الأوروبية دون المساهمة في تحسين أداء الاقتصاد الوطني.

ثانيا: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

1: مشكلة العقار الصناعي

عوض أن يكون العقار الصناعي في الجزائر أداة لدعم الاستثمارات، أصبح من أكبر العناصر الكابحة للاستثمار المحلي والأجنبي، ويتجلى ذلك من خلال عدم تسوية الوضعية القانونية لبعض الأراضي المسلمة في إطار تطوير المناطق الصناعية وهو ما يطرح مشكلات كبيرة للمستثمرين في تعاملهم مع البنوك والتي تطلب عقود الملكية للحصول على التمويل، بالإضافة إلى الوضعية السيئة لبعض المناطق الصناعية من حيث التهيئة (كهرباء، غاز، ماء، قنوات صرف صحي) وكذا

العراقيل الإدارية التي تطيل المدة الزمنية اللازمة للحصول على العقار الصناعي.

2: انعدام المناطق الحرة

تساعد المناطق الحرة على تحقيق العديد من الأهداف كاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية وخلق فرص عمل وتنمية المناطق المتخلفة اقتصاديا. ورغم إصدارها للأطر القانونية المتعلقة بالاستثمار في المناطق الحرة والذي أشارت إليه المادة 25 من المرسوم التشريعي 93-12،[6] إلا أن السلطات الجزائرية عادت وألغت وجود هذه المناطق مما ضيع فرصا كبيرة للاستثمار وبالتالي للإنتاج والتوظيف.

3: البنية التحتية

رغم التطور الذي عرفته البنى التحتية بالجزائر، إلا أنها تبقى غير كافية وتحتاج إلى استثمارات إضافية سواء في شبكة المواصلات،[7] (من حيث الإنجاز والصيانة) أو الاتصالات،[8] والتي تبقى متأخرة قياسا إلى دول الجوار حيث لم تدخل مثلا تقنية الجيل الثالث للهاتف النقال حيز الخدمة إلا في بداية سنة 2014.

4: العوائق الإدارية والقانونية وانتشار الفساد

لا تزال الإدارة في الجزائر تعتمد على الأنماط القديمة في الإدارة والمتميزة بالبطء والتعقيد في إجراءاتها والتركيز على الشكليات وهو ما يفسره مثلا احتلال الجزائر للمرتبة 153 من بين 183 دولة في مؤشر تأسيس الكيان القانوني للمشروع الاستثماري.[9] كما أن عملية جمركة آلات ومعدات مستوردة تتطلب في المتوسط 12 يوما، ويؤدي عدم كفاءة معدات وتجهيزات الشحن والتفريغ إلى مكوث الباخرة في عرض البحر مدة قد تصل إلى 7 أيام حتى يتسنى لها الدخول إلى الميناء و 7 أيام أخرى للتفريغ. ويضاف إلى ذلك عدم استقرار القوانين المنظمة لعملية الاستثمار. فبعد ما كانت قوانين الاستثمار تسمح بإمكانية التملك المطلق للمشروع الاستثماري ماعدا في بعض القطاعات الإستراتيجية، جاء قانون المالية التكميلي لسنة 2009 ليحدد حجم المساهمة الأجنبية في أي مشروع يجسد في الجزائر حيث "لا يمكن إنجاز الاستثمارات الأجنبية إلا في إطار شراكة تمثل فيها المساهمة الوطنية المقيمة بنسبة 51% على الأقل من رأس المال الاجتماعي".[10] والمعروف أن التغيير المستمر للقوانين يؤثر سلبا على المستثمرين الأجانب في اختيارهم للجزائر لإقامة مشاريعهم.

من جانب آخر يسجل تعدد الإدارات المعنية بعملية الاستثمار وضعف التنسيق بينها مما يؤدي إلى تداخل الصلاحيات ومن ثم تأخر إنجاز المشاريع الاستثمارية خاصة في ظل انتشار مظاهر الفساد والرشوة والتعدي الصارخ على القوانين وتنافي الممارسات العملية مع روح التشريعات والقوانين.

5: تأخر مسار الخصخصة

شرعت الجزائر في خصخصة المؤسسات العمومية وفتح رأسمالها أمام المشاركة المحلية والأجنبية بموجب الأمر 95-22[11] والمتعلق بخصخصة المؤسسات العمومية. وعلى الرغم من دخول هذا الأمر حيز التنفيذ بالموازاة مع تخصيص الخزينة العمومية لاعتمادات مالية ضخمة من أجل التطهير المالي للمؤسسات، إلا أن النتائج كانت ضعيفة إذ لم تتجاوز عائدات الخصخصة 46 مليون دولار في سنة 1999، في حين بلغت عائدات المغرب من الخصخصة في نفس السنة 1163 مليون دولار.[12] ويضاف إلى ذلك تميز إجراءات الخصخصة بالتعقيد والبيروقراطية الأمر الذي يربك المستثمر الأجنبي الذي يريد المشاركة ولكنه لا يقبل بتحمل تبعات الإدارة السيئة للمؤسسات الجزائرية.

6: ضعف التكوين والعمل المؤهل

تعاني الجزائر من تدهور نظامها التعليمي والتكويني الأمر الذي يجعل من مخرجات المنظومة التعليمية والتكوينية لا تتناسب واحتياجات الجهاز الإنتاجي. فضلا عن ضعف التكوين والتدريب على مستوى المؤسسات الإنتاجية نتيجة للصعوبات المالية التي تعانيها وقدم وسائل الإنتاج التي لا تمكن من تحسين المستوى الفني للعمال وغياب ثقافة الاستثمار في العنصر البشري. وعليه فمن الضروري تبني إستراتيجية لإصلاح النظام التعليمي والتكويني وزيادة معدل الإنفاق على البحث والتطوير

وربط المؤسسة الاقتصادية بالجامعة وبرامج التكوين المختلفة في حلقة تكاملية تسمح باستخدام وتطبيق خلاصة التجارب والأبحاث في المجال الإنتاجي.

7: ضعف الإعلام والجهود الترويجية

تسعى مختلف دول العالم إلى تعظيم نصيبها من الاستثمارات الأجنبية عن طريق إتباع سياسات ترويجية مكثفة تضع المستثمرين الأجانب والمحليين في صورة الإصلاحات التي تقوم بها وإمكانيات وفرص الاستثمار والحوافز التي توفرها.

من هذا التصور يمكن القول بأن الجزائر لم تقدم ولم تسوق ولم يروج لها بالشكل المطلوب. وعلى الرغم من التصريحات الرسمية الداعية إلى قدوم الاستثمارات الأجنبية مع توفير الحوافز والضمانات اللازمة لها، إلا أن ذلك لم يكن كافيا لإبراز فرص الاستثمار في الجزائر خاصة في ظل الدور السلبي الذي تقوم به تمثيلياتها الدبلوماسية في الخارج وغياب التنسيق والتضارب في الأرقام والمعطيات بين مختلف الإدارات المعنية بعملية الاستثمار.

ثالثا: تحليل تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الإجمالية في الجزائر

خطت الجزائر خطوات مهمة خلال تجربتها في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر حيث أنها قطعت أشواطا كبيرة في طريق تهيئة المناخ الاستثماري الملائم لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، ونتطرق في هذا البند إلى:

1- تطور تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر:*Les flux d'IDE en Algérie*

تملك الجزائر المؤهلات والعناصر التنافسية لجذب الاستثمارات، خاصة الإطار التشريعي، والتنظيمي والإداري ،وكذلك قانون الاستثمار، زيادة على القدرات الذاتية للبلاد، ويوضح الجدول التالي، تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر في الفترة الممتدة من سنة 1986 إلى سنة 2014، الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (01): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)

années	FDI(millions de Dollar)	années	FDI(millions de Dollar)
1990	40,0	2005	1 145,0
1991	80,0	2006	1 795,4
1992	30,0	2007	1 661,8
1993	13	2008	2 632,1
1994	15	2009	2 746,2
1995	5	2010	2 300,2
1996	270,0	2011	2 580,0
1997	260,0	2012	1499,0
1998	606,6	2013	1691,9
1999	291,6	2014	1504,7
2000	280,1	2015	-403,397

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات المصادر التالية:

1. مناخ الاستثمار في الدول العربية (من 2004، إلى 2015).
2. www.unctad.org
3. World Bank,(2016),World Development Indicators 2016; www.worldbank.org

الشكل رقم (01):تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)

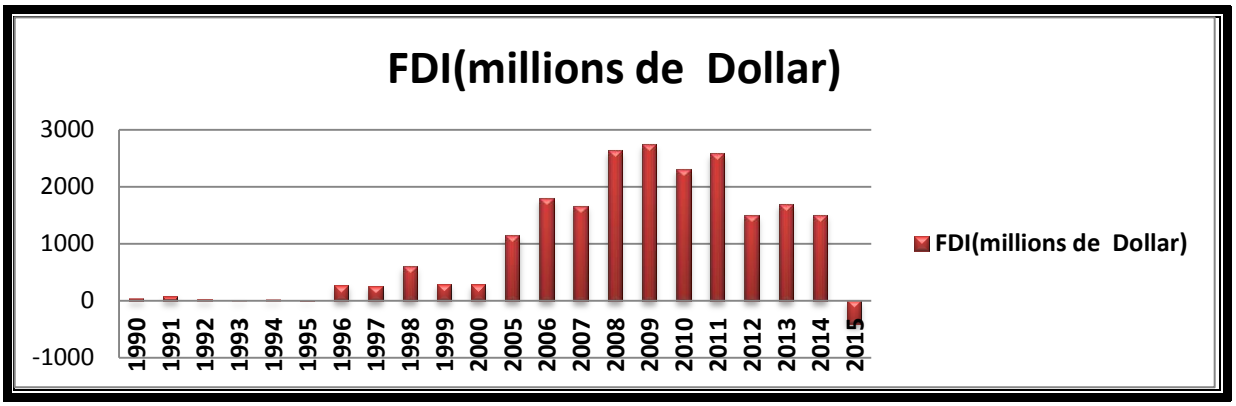

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (01).

من خلال الجدول رقم (01) والشكل رقم (01) أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال سنوات(1990-1995) بغياب شبه كامل للاستثمار الأجنبي ويرجع السبب إلى الوضعية المعقدة التي مرت بها الجزائر وعلى جميع الأصعدة، فقد شهدت هذه المرحلة تفاقم أزمة المديونية الخارجية وارتفاع خدمات الدين الخارجي إلى درجة تفوق إمكانيات السداد المتاحة مما اجبر السلطات إلى إعادة جدولة المديونية الخارجية وما تبع ذلك من تنفيذ صارم لشروط التعديل الهيكلي التي وضعها صندوق النقد الدولي، وكان لتدهور الأوضاع الأمنية وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وارتفاع درجات المخاطرة، الأثر السلبي على جذب الاستثمار الأجنبي[13].

أما الفترة (1996-2000) فقد تميزت بعودة الاستثمارات الأجنبية للجزائر وتراوحت قيمته بين260 إلى607مليون دولار توجهت اغلبها إلى قطاع المحروقات، وبقيت الجزائر غير جاذبة للاستثمار في القطاعات الأخرى،كما بقيت بعيدة على مستويات الاستثمار الأجنبي الذي استقبلتها لبلدان المجاورة[14].

ويلاحظ أيضا أن التدفقات استمرت بالتزايد وسجلت سنة2000 بارتفاعها من 280 مليون دولار و 1108 مليون دولار سنة 2001، وكذلك التدفق المحقق في سنة 2002 والمقدرة بـ1065مليون دولار الذي تحقق بفضل بيع رخصة الهاتف النقال لشركة أوراسكوم المصرية ، وخوصصة شركة الصناعات الحديدية بالحجار لشركة إسبات ESPAT الهندية وهكذا فإن هذا الارتفاع ليس نابع من تحسين في مناخ الاستثمار الذي تعتبر الحوافز الضريبية جزءا منه والدليل على ذلك انخفاض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في سنة2003 إلى مستوى 638مليون دولار، ثم ارتفع إلى مستوى882 مليون دولار سنة2004 بفضل بيع الرخصة الثالثة لشركة الوطنية للاتصالات الكويتية، وهكذا فان تدفقات الاستثمار 2004 جاءت معظمها من قطاع الاتصالات.

تميزت الاستثمارات الأجنبية خلال الفترة 2005-2009 بالارتفاع والانخفاض حيث سجلت 1145 مليون دولار سنة2005 و 2746مليون دولار سنة2009. وقد فسر ذلك بزيادة التدفقات الواردة إلى قطاع المحروقات خاصة من شركتي توتال وبارتاكس Partex Total الفرنسيتين اللتين قدر حجم استثمارا تهما ب 1.436مليار اورو[15].

ويلاحظ أن التدفقات سجلت انخفاضا سنة 2010 حيث سجلت 2300 مليون دولار، مقارنة بسنة 2009، ثم سجلت انخفاضا مرة ثانية إلى مستوى 2580 مليون دج سنة 2011.

وخلال الفترة 2012- 2015سجلت التدفقات انخفاضا قدر ب 403,397- مليون سنة 2015، مقارنة بالسنوات السابقة وكان ذلك نتيجة لتراجع التدفقات الاستثمارية على المستوى العالمي بنسبة18.2%، وكذلك بداية تطبيق قاعدة49/51 والتي تحد من مساهمة الشركاء الأجانب وتفرض على المستثمر الأجنبي البحث عن شركاء محليين للحصول على المشاريع[16].

وكذا نظرا للأوضاع الأمنية للدول العربية خاصة المضطربة ضمن ما يسمى بالربيع العربي وهو ما دفع بالمستثمرين الأجانب إلى التوجه إلى الاقتصاد الجزائري لما يتوفر عليه من مناخ استثماري خصب وتوفر الاستقرار.

2. تطور تدفق الاستثمار الأجنبية المباشرة الواردة خارج قطاع المحروقات إلى الجزائر:

تميزت المشاريع الأجنبية المنجزة بالجزائر بتمركزها في قطاعات معينة ومحدودة والتي يمكن توضيحها فيما يلي:

1.2. المشاريع الاستثمارية الكلية المصرحة: يوضح الجدول التالي ملخص المشاريع الاستثمارية الكلية المصرحة لسنة 2015:

الجدول رقم(02): يوضح المشاريع الاستثمارية المصرح بها خلال الفترة 2002-2015.

المشاريع الاستثمارية	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الاستثمار المحلي	59 563	99%	9 100 521	79%	904 762	87%
الاستثمار الأجنبي	676	1%	2 471 691	21%	129 254	13%
المجموع	60 239	100%	11 572 213	100%	1 034 016	100%

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارWWW.ANDI.DZ.

يوضح الجدول رقم(02) أن حصة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من مجموع 60239 مشروع مصرح به لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار خلال الفترة 2002-2015 بلغت نسبة 1% في حين أن 99% المتبقية كانت في شكل مشاريع قام بها مستثمرون محليون. أما من حيث قيمة المبالغ المرصدة لهذه المشاريع، فإن الاستثمارات المحلية مثلت ثلاث أرباع القيمة الإجمالية للمشاريع الإجمالية في مقابل 21 % للاستثمارات الأجنبية، وهي نسبة مهمة ومعتبرة تؤكد القيمة المالية الكبيرة للمشاريع الأجنبية. إن التباين في عدد المشاريع وقيمتها انعكس بالتبعية على مناصب الشغل المستحدثة حيث أن حوالي87% من هذه المناصب كان مصدرها استثمارات محلية، في حين لم تساهم الاستثمارات الأجنبية إلا بنسبة13%.

2.2. توزيع الاستمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر المصرح بها على أهم القطاعات الاقتصادية(1993-2001):

لقد تم خلال الفترة (1993-2001) تسجيل 440 مشروع، بقيمة استثمارية 283278 مليون دج، والجدول رقم (02) يوضح توزيع الاستمارات الأجنبية المباشرة المصرح بها على أهم القطاعات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة(1993-2001):

الجدول رقم(03): يوضح توزيع الاستمارات الأجنبية المباشرة المصرح بها على أهم القطاعات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة(1993-2001).

القطاع	عدد المشاريع	%	المبلغ (millions de DA)	%
الزراعة	17	3,86	9835	3,47
الصناعة	259	58,86	105634	37,29
البناء و الأشغال العمومية	41	9,32	10254	3,62
السياحة	16	3,64	8833	3,12
الخدمات	68	19,55	146879	51,85
الصحة	21	0,68	550	0,19
التجارة	18	4,09	1293	0,46
TOTAL	440	100%	283278	100%

المصدر: كريمة قويدري، مرجع سابق، ص78.

من خلال الجدول رقم(03)، نلاحظ أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر تتوزع على عدد من قطاعات الاقتصاد الوطني، حيث يحتل قطاعي الصناعة والخدمات مكانة الصدارة سواء من حيث عدد المشاريع المسجلة259 و68 مشروع على التوالي، وكذا تبلغ نسبتها فتقارب 59% و20% في كل قطاع على التوالي، ومن حيث المبالغ المالية المقررة 105634مليون دج ، والتي تصل نسبتها في قطاع الصناعة بنحو37% أما في قطاع الخدمات المبالغ حوالي 146879 ومليون دج، ونسبتها فتقارب52%،إن هذين القطاعين يتميزان بمردودية عالية للشركات الأجنبية،خاصة في قطاع المحروقات، إضافة إلى بعض الأنشطة الصناعية مثلا لمنتجات الصيدلانية التي شهدت انتعاشا منذ 1999، خاصة تلك الشراكة التي أقامتها الشركة الجزائرية للدواء " صيدال " مع الشركة السعودية لإنتاج الدواء بمبلغ15مليون دولار، والشركات الأمريكية " فايزر ، وباكستار،... " بمبلغ 100مليون دولار.

3.2. توزيع الاستمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر المصرح بها على أهم القطاعات الاقتصادية (2002-2015):

الجدول رقم(04): يوضح المشاريع الاستثمارية المصرح بها خلال الفترة 2002-2015

الفرع الصناعي	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الزراعة	1 218	2,02%	176 019	1,52%	52 366	5,06%
البناء	11 290	18,74%	1 323 698	11,44%	245 911	23,78%
الصناعة	9 231	15,32%	6 503 533	56,20%	388 219	37,54%
الصحة	809	1,34%	127 684	1,10%	19 105	1,85%
النقل	30 669	50,91%	1 027 480	8,88%	158 016	15,28%
السياحة	789	1,31%	982 934	8,49%	54 862	5,31%
الخدمات	6 226	10,34%	964 388	8,33%	107 089	10,36%
التجارة	2	0,00%	37 514	0,32%	4 100	0,40%
الاتصالات	5	0,01%	428 963	3,71%	4 348	0,42%
المجموع	60 239	100%	11 572 213	100%	1 034 016	100%

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارWWW.ANDI.DZ.

من خلال الجدول رقم(04)، نلاحظ أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتوزع على عدد من قطاعات الاقتصاد الوطني،حيث يحتل قطاع البناء، الصناعة، النقل والخدمات مكانة الصدارة سواء من حيث عدد المشاريع المسجلة، والتي تبلغ نسبتها 18.74% و15.32%،50.91% ، 10.34% في كل قطاع على التوالي أو من حيث المبالغ المالية المقررة التي تصل نسبتها في قطاع البناء بنحو 11.44 %، أما في قطاع الصناعة بنحو 56.20%، أما قطاع النقل، السياحة، الخدمات بنحو 8.88%، 8.49%، 8.33% على التوالي، أما قطاعات الزراعة والصحة التجارة والاتصالات فلم تحض بالمستويات المرغوبة، رغم أهميتها. فقطاع التجارة لم يسجل سوى0.32 %من القيمة الإجمالية للاستثمارات المقررة، في حين لم يستقطب قطاع الصحة سوى 1.10%.

وإجمالا يمكن القول إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة للقطاعات غير النفطية ضعيفة ودون مستوى الطموح، وإن فهم الأسباب التي تكمن وراء التدفقات المنخفضة للاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر بصورة عامة، على الرغم من امتلاكه ثروات طبيعة كبيرة وقوة عمل ماهرة وغير ماهرة، يتطلب تحليل معمق وجدي للمناخ الاستثماري الجزائري، فقد واجهت الجزائر تحديات داخلية وخارجية كان لها الأثر البالغ في عزوف المستثمرين عنها متمثلة بعدم الاستقرار السياسي لسنوات طوال، كما أنها في الواقع تفتقر إلى وجود مقومات المناخ الاستثماري الملائم، إذ أنها تواجه جملة من المعوقات التي تقف في وجه تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

المحور الثاني: الدراسة التطبيقية لمحددات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1990-2014):(التقدير،تحليل و تفسير النتائج):

1. **العينة وفترة الدراسة:** تقوم الدراسة على دولة واحدة وهي: الجزائر، خلال فترة محل الدراسة (1990-2014)، وعليه فإن هذه الدراسة تستخدم طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) لتقدير النموذج القياسي، وسيتم الاعتماد على برنامج E-views.9 في معالجة البيانات بغرض الحصول على نتائج دقيقة.

2. **النموذج المستخدم:** من أجل اختبار تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية(النمو الاقتصادي، معدل التضخم، الصادرات، الواردات و سعر الصرف على الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر وبالتالي يأخذ النموذج المستخدم في هذه الدراسة الشكل التالي:

$$fdi = (GDP, inf, expo, impo, exr, u_t)$$

إذن يأخذ النموذج الشكل الرياضي التالي:

$$\ln fdi_t = \beta_0 + \beta_1 \ln gdp_t + \beta_2 \ln \inf_t + \beta_3 \ln \exp o + \beta_4 \ln impo + \beta_5 \ln exr + u_t$$

حيث أن:

t : يمثل الزمن (1990-2014).

$\ln fdi_t$: لوغارستم الاستثمار الأجنبي المباشر.

$\ln GDP_t$: لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي.

$\ln \inf_t$: معدل التضخم ممثلا بالرقم القياسي لأسعار الاستهلاك.

$\ln \exp o_t$: لوغاريتم الصادرات.

$\ln impo_t$: لوغاريم الواردات.

$\ln exr_t$: لوغاريتم سعر الصرف.

B0, B1, B2, B3, B4, B5:معالم النموذج.

u_t : بواقي تقدير المعادلة.

3. دراسة استقرارية السلاسل الزمنية ودرجة تكاملها

لاختبار استقرارية (stationarity) السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج الدراسة وذلك من ناحية (الجذر الأحادي) فإن ذلك يتطلب اختبار جذر الوحدة (unit root test) ، لديكي فولر (DF)[17] (Dickey and Fuller: 1979) وديكي فولر الموسع (ADF) (Augmented Dickey-Fuller test). حيث تثبت هذه الاختبارات طبيعة وخصائص السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة. وقبل تطبيق اختبار ديكي فوللر لا بد من إيجاد درجة التأخير للسلسلة وهذا من أجل تحديد نوع الاختبار الذي يستعمل في الكشف عن الجذر الأحادي في السلسلة، ويوضح الجدول التالي نتائج اختبار السكون لمتغيرات الدراسة، وذلك بتطبيق اختبار ديكي فوللر الموسع(ADF) على السلاسل الزمنية محل الدراسة.

الجدول رقم(05): يوضح نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	المستوى				الفرق الأول			
	ADF				ADF			
	درجة التأخير	بوجود ثابت	بوجود ثابت واتجاه عام	النتيجة	درجة التأخير	بوجود ثابت	بوجود ثابت واتجاه عام	النتيجة
lnFDI	P=1	-1.918	-3.117	غير مستقرة	P=0	-4.449	-4.348	مستقرة
lnGdp	P=1	0.861	-1.814	غير مستقرة	P=0	-3.229	-3.655	مستقرة
lnInf	P=2	-1.788	-1.513	غير مستقرة	P=1	-4.046	-4.106	مستقرة
lnExpo	P=1	-1.764	-0.2055	غير مستقرة	P=0	-3.180	-3.809	مستقرة
lnImpo	P=2	1.261	-2.387	غير مستقرة	P=1	-3.043	-4.230	مستقرة
lnExr	P=1	-3.208	-2.266	غير مستقرة	P=1	-5.649	-5.982	مستقرة

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على مخرجات (E-views.9).

***t-Statistic المجدولة عند مستوى(1%،5%،10%) بوجود ثابت هي على التولي: -3.75، -3.01، -2.64.**

*** t-Statisticالمجدولة عند مستوى(1%،5%،10%) بوجود ثابت واتجاه عام هي على التولي: -4.41، -2.99، -2.63.**

من الجدول رقم (05) يتضح أن متغيرات الدراسة غير ساكنة في المستوى Non stationary in the level، في حين أن جميع المتغيرات وصلت لمرحلة السكون والاستقرار عند مستوى معنوية1% و5% و10%، بعد اخذ الفرق الأول لها stationary in the 1st difference، ونستنتج من ذلك أن السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الأولى(1)~CI . وهذا ما يشير إلى إمكانية وجود تكامل مشترك بين المتغيرات.

4. اختبار التكامل المشترك وفق طريقة جوهانسن-جسلس (Johanson-Juslius):

قبل التطرق إلى اختبار التكامل المشترك ، يتم تحديد تحديد درجة التأخير المثلي.

اولا: تحديد درجة التأخير المثلي: قبل القيام بعملية الاختبار والتقدير يجب تحديد درجة تأخير المثلى، وهذا بالاعتماد على المعيارين Akaike وSchwarz وبالاستعانة بالبرنامج الإحصائي (Eviews.9) جاءت النتائج كما هي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (06): يوضح درجة التأخير المثلى للنموذج

VAR Lag Order Selection Criteria				
Endogenous variables: LNFDI LNGDP LNINF LNEXPo LNIMPo LNEXR				
Exogenous variables: C				

Date: 23/01/18 Time: 15:32						
Sample: 1990 2014						
Included observations: 24						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-31.10646	NA	8.88e-07	3.092205	3.386718	3.170339
1	**116.4043**	**208.9736***	**9.07e-11***	**-6.200359***	**-4.138765***	**-5.653418***
* indicates lag order selected by the criterion						
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)						
FPE: Final prediction error						
AIC: Akaike information criterion						
SC: Schwarz information criterion						
HQ: Hannan-Quinn information criterion						

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على مخرجات (*E-views.9*).

نلاحظ من خلال الجدول رقم (06)، نجد أن درجة التأخير المثلى والموافقة لأصغر قيمة للمعايير هي:P=1.

ثانيا: اختبار التكامل المشترك وفق طريقة جوهانسن-جسلس

على ضوء اختبار الاستقرارية، اتضح أن كل متغير على حدى متكامل من الدرجة الأولى، أي أنها غير ساكنة في المستوى ولكنها ساكنة في الفرق الأول، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (07): يوضح نتائج اختبار التكامل المشترك وفق طريقة جوهانسن-جسلس

Date: 23/01/18 Time: 15:35				
Sample (adjusted): 1992 2014				
Included observations: 23 after adjustments				
Trend assumption: Linear deterministic trend				
Series: LNFDI LNGDP LNINF LNEXPo LNIMPo LNEXR				
Lags interval (in first differences): 1 to 1				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized		Trace	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.919498	152.2734	95.75366	0.0000
At most 1 *	0.783265	94.32561	69.81889	0.0002
At most 2 *	0.748555	59.15676	47.85613	0.0031
At most 3	0.524503	27.40451	29.79707	0.0921
At most 4	0.340978	10.30644	15.49471	0.2579
At most 5	0.030629	0.715492	3.841466	0.3976
Trace test indicates 3 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على مخرجات (Eviews-9).

نتائج هذا الإختبار الموضحة في الجدول رقم(07) تؤدي بنا إلى قبول الفرضية البديلة (توجد علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات) وذلك لأن القيمة المحسوبة لإحصائية الأثر Trace Statistic أكبر من القيمة المجدولة لها عند مستوى معنوية 5%: (tr=114.16>95.75)، (tr=74.94>69.81).

ثالثا: تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية المصححة كليا(FMOLS)

بعد التأكد من تحقق سكون السلاسل الزمنية ووجود علاقات تكامل مشترك طويلة الأجل وفق طريقة جوهانسن-جسلس بين متغيرات نموذج الدراسة، سوف نقوم الآن بتقدير النموذج القياسي، حيث تم إجراء تقدير أولي للنموذج القياسي بإدخال جميع المتغيرات المستقلة في النموذج، وذلك للحصول على مرونات للمتغيرات المستقلة وتأثيرها على المتغير التابع.

بما أن النموذج المقترح هو نموذج خطي متعدد، سوف يعتمد في تقديره على طريقة المربعات الصغرى العادية المصححة(*FMOLS*) التي تعمل على تصحيح عدم تحقق شروط الطريقة العادية وخصوصا مشكلة الارتباط الذاتي، حيث تم إجراء عملية التقدير مع إدخال جميع المتغيرات المستقلة للنموذج، وحذف متغيرة الناتج المحلي الاجمالي لعدم منعنويتها، فكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (08): نتائج تقدير النموذج

Dependent Variable: LNFDI				
Method: Fully Modified Least Squares (FMOLS)				
Date: 23/01/18 Time: 16:03				
Sample (adjusted): 1991 2014				
Included observations: 24 after adjustments				
Cointegrating equation deterministics: C				
Long-run covariance estimate (Bohman kernel, Newey-West automatic				
bandwidth = 21.7038, NW automatic lag length = 3)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNINF	-0.997987	0.128590	-7.760982	0.0000*
LNEXPO	17.59451	1.074511	16.37443	0.0000*
LNIMPO	1.003744	0.352426	2.848097	0.0103**
LNEXR	-2.076204	0.369679	-5.616228	0.0000*
C	-429.5332	21.77157	-19.72909	0.0000*
R-squared	0.566927	Mean dependent var		18.80367
Adjusted R-squared	0.475754	S.D. dependent var		4.738936
S.E. of regression	3.431220	Sum squared resid		223.6921
Long-run variance	0.168734			

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على مخرجات (Eviews-9)

***معنوي عند مستوي1% . **معنوي عند مستوي5% .**

ويستخلص من نتائج التقدير لقيم المعلمات المقدرة ما يلي:

- قيمة المعلمة المقدرة للحد الثابت تشير إلى أنه عندما تكون قيم المتغيرات المستقلة منعدمة فإن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يكون عند حدود 429.53-، وهي ذات معنوية (عند مستوى 1 %) وذلك لأن (P =0.000< 0.01).

تشير قيمة المعلمة المقدرة لمعامل معدل التضخم إلى أن أثر هذه المعامل كان سالبة ومعنوي (عند مستوى 1%) وذلك لأن (P 0.01>)، حيث بلغت قيمة هذا المعامل (0.99-)، أي أنه إذا معدل التضخم بمقدار% 1 فإن ذلك سيؤدي إلى انخفاض الاستثمار الاجنبي المباشر بمقدار9.9%. ويمكن تفسير ذلك بأن التضخم يشير الى الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، والذي يعد من أهم أسبابه زيادة الطلب على السلع والخدمات عن الكمية المعروضة منها، الأمر الذي يجعل الاقتصاد الجزائري يتراجع في أداء الانتاج والاستثمار.

- كذلك تشير قيمة المعلمة المقدرة لمعامل الصادرات إلى أن أثر هذه المعلمة كانت موجبة ومعنوية (عند مستوى1 %) وذلك لأن (P <0.01)، حيث بلغت قيمة هذا المعامل (17.59)، وتشير هذه القيمة إلى أن زيادة الصادرات بمقدار1% سيؤدي إلى ارتفاع الاستثمار الاجنبي المباشر بمقدار 17.59%.

- وجود علاقة موجبة ومعنوية إحصائيا (عند مستوى 5%) وذلك لأن (P < 0.05)، ما بين الواردات والاستثمار الاجنبي المباشر وهذا ما يشير إليه قيمة المعامل بمقدار (1.0)، أي أنه إذا الواردات بمقدار% 1 فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة الاستثمار الاجنبي المباشر بمقدار%1.
- كما تشير قيمة المعلمة المقدرة لمعامل سعر الصرف إلى أن أثر هذه المعامل كان سالبا ومعنوي (عند مستوى1 %) وذلك لأن (P <0.01)، حيث بلغت قيمة هذا المعامل (-2.07)، وتشير هذه القيمة إلى أن زيادة سعر الصرف بمقدار1% سيؤدي إلى انخفاض الاستثمار الاجنبي المباشر بمقدار 2.07%.
- إن ما يعزز الثقة في هذه النتائج هو أن:
- قيمة معامل التحديد0.910= R^2، حيث تعكس هذه النسبة القدرة التفسيرية للنموذج، وتبين أثر المتغيرات المستقلة ومساهمتها في تحديد وتفسير التغيرات الحاصلة في معدل البطالة، أي أن هذا النموذج يمتلك القدرة على تفسير 91 % يعود سببها إلى المتغيرات المستقلة، والباقي 9% يعود إلى عوامل أخرى أو إلى متغيرات أخرى لم تدخل في النموذج وترجع إلى المتغير العشوائي(u_i).
- يلاحظ ان نسبة دربن واتسونDW للنموذج غير موجودة ولذلك تم استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية المصححة كليا(FMOLS)، حيث أن اختبار دربن واتسونDW للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي، وبذلك يسقط اختبار دربن واتسون DWويكون غير صالح لاستخدامه في هذه الطريقة.
- تحقق شرط التوزيع الطبيعي للبواقي باستخدام (Jarque-Bera): وجد أن نتيجة الاختبار كانت غير معنوية وهذا يدعم صحة فرض إتباع بواقي النموذج التوزيع الطبيعي، ومن خلال قيمة J- B=1.84 أقل من $X^2_{0.95}$=5.99. والشكل الموضح أدناه يوضح ذلك:

الشكل رقم (02): التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج

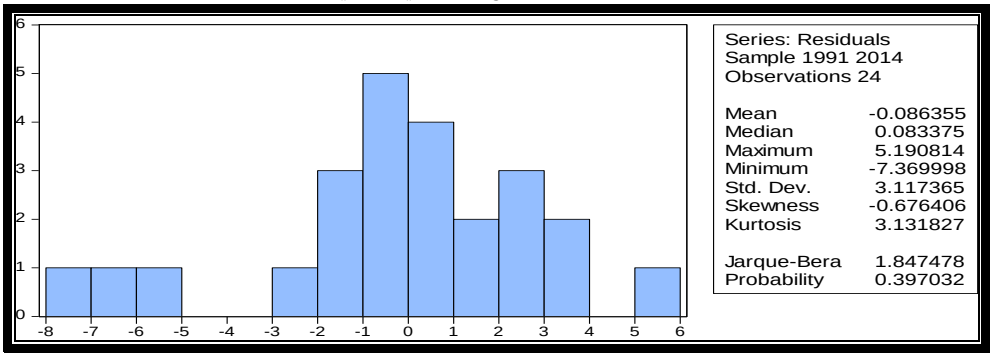

المصدر: تم إعداد الشكل بالاعتماد على مخرجات (Eviews-9).

- كما يجب الإشارة هنا لشرط استقلال المتغيرات المستقلة عن بعضها البعض لكي لا تحدث مشكلة الازدواج الخطي، والتي لها تأثير سلبي على نتائج التقدير، وللتحقق من عدم وجود هذه المشكلة تم استخدارج قيمة معامل تضخم التباين(VIF) والذي عادة ما يشير للقمة التي تقل عن 10 لهذا المعامل على ضعف التأثير السلبي لهذه المشكلة على النموذج بمعنى تقريبي عن النموذج خالي من المشكل، والجدول التالي يوضح قيمة(VIF) لجميع المتغيرات.

الجدول رقم (09): نتائج التحقق من عدم وجود مشكلة الازدواج الخطي للنموذج

Variance Inflation Factors			
Date: 23/01/18 Time: 16:21			
Sample: 1990 2014			
Included observations: 24			
Variable	*Coefficient Variance*	*Uncentered VIF*	*Centered VIF*
LNINF	*0.016535*	*9.492962*	*2.833800*
LNEXP	*1.154574*	*100041.2*	*4.936190*

2.271008	10348.27	0.124204	LNIMP
3.556353	324.7439	0.136663	LNEXR

المصدر: تم إعداد الشكل بالاعتماد على مخرجات (Eviews-9).

- من خلال الجدول رقم (09) نلاحظ أن قيمة(VIF) لجميع المتغيرات اقل من القيمة 10 وبالتالي يعبر عن غياب التأثير السلبي للمشكلة وبذلك يتم الاعتماد على نتائج النموذج المقدر.

نتائج وتوصيات:

بناءً على الإطار النظري والدراسة التطبيقية، فقد توصلت هذه الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات والمقترحات وهي كالاتي:

1/ وجود علاقة ذات دلالة إحصائية قوية بين المتغيرات وهذا يعني أن المتغير المستقل الواحد لا يعمل بمعزل عن المتغيرات المستقلة الأخرى، وبمعنى أخر توجد علاقة قوية بين المتغيرات المستخدمة في الدراسة والاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى الجزائر.

2/ اللجوء إلى طريقة المربعات الصغرى العادية **OLS** تعطي نتائج زائفة في حالة عدم استقرار السلاسل، حيث نتائج التقدير جيدة من حيث اختبار (t,F)، *وقيمة* R^2 ، لكنها لا تعطي معنى حقيقي للنتائج، ولا تقدم تفسيرا اقتصاديا ذا معنى ويسمى هذا الانحدار بالانحدار الزائف (Regressions Spurious).

3/ أظهرت جميع نتائج اختبارات جذر الوحدة احتواء متغيرات الدراسة على جذر الوحدة، أي أنهما غير مستقرة عند المستوى Non stationary in the level، ومستقرة عند الفرق الأولstationary in the 1st difference، مما يعني أنهما متكاملة من الدرجة الأولى**(1)~CI.**

4/ أشارت نتائج اختبارات التكامل المشترك إلى قبول الفرضية البديلة (توجد علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات) وذلك لأن القيم المحسوبة لإحصائية الأثرStatistic Trace اكبر من القيمة المجدولة لها عند مستوى معنوية 5%.

5/ أظهرت نتائج الدراسة العلاقة العكسية بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل التضخم وذات دلالة احصائية (لأن القيمة الاحتمالية لإختبار t أقل من 0.01)، وهذا يتفق مع الأدبيات الاقتصادية، مما يعني بأنه يتم قبول الفرضية الصفريةH0: توجد علاقة عكسية ذات دلالة احصائية بين معدل التضخم والاستثمار الاجنبي المباشر،إذ أن زيادة التضخم تؤدي إلى انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وبالتالي فإن تذبذب معدل التضخم يؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى الجزائر. **ونشير هنا الى أن الفرضية الثانية قد تحققت.**

6/ أوضحت الدراسة وجود علاقة طردية وذات دلالة احصائية (لأن القيمة الاحتمالية لإختبار t أقل من 0.01) بين الصادرات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. مما يعني بأنه يتم قبول الفرضية الصفرية H0: توجد علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين الصادرات والاستثمار الاجنبي المباشر. إذ أن زيادة الصادرات تؤدي إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وبالتالي فإن الصادرات تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى الجزائر. **ونشير هنا الى أن الفرضية الثالثة قد تحققت.**

7/أوضحت الدراسة وجود علاقة طردية وذات دلالة احصائية (لأن القيمة الاحتمالية لإختبار t أقل من 0.01) بين الواردات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. مما يعني بأنه يتم قبول الفرضية الصفرية H0: توجد علاقة موجبة ذات دلالة احصائية بين الواردات والاستثمار الاجنبي المباشر. إذ أن زيادة الواردات تؤدي إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وبالتالي فإن الواردات تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى الجزائر. **ونشير هنا الى أن الفرضية الرابعة قد تحققت.**

8/ استنتجت الدراسة وجود علاقة عكسية وذات دلالة احصائية (لأن القيمة الاحتمالية لإختبار t أقل من 0.01) بين التغيرات الحاصلة في سعر صرف وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. مما يعني بأنه يتم قبول الفرضية البديلةH1: لا توجد علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين سعر الصرف والاستثمار الاجنبي المباشر. إذ أن زيادة سعر الصرف تؤدي إلى انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وبالتالي فإن سعر الصرف يؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى الجزائر. **ونشير هنا الى أن الفرضية الخامسة لم تحقق.**

التوصيات:

إن النتيجة الكلية الممكن الوقوف عليها، هي أن الاقتصاد الجزائري لا يزال يعتمد على قطاع المحروقات بنسبة تفوق 97%، وهذا ما أكده تقرير صندوق النقد الدولي، الذي أشار إلى خطورة بقاء النمو الاقتصادي في الجزائر تابع لقوتين

محركتين وهما: المحروقات والإنفاق العمومي، وبالتالي ضرورة استغلال الوفرة المالية في انشاء استثمارات صناعية ذات اقتصاد انتاجي .

- العمل على إزالة العراقيل البيروقراطية بما يتيح تخفيضا في الإجراءات واقتصادا في الوقت والتكاليف، مع وضع نظام للحوافز يشجع الاستثمارات الأجنبية بحسب أهميتها للاقتصاد الوطني وأولويات التنمية المحلية.
- وضع خطة شاملة للاستثمار في البلدين تتضمن :فرص الاستثمار، طرق الاستثمار، محفزات الاستثمار.
- تقديم المساعدة اللازمة للمستثمرين وحل المشاكل التي تواجههم بالسرعة والكفاءة المطلوبتين.
- الإشراف والمتابعة الدورية لنشاط الشركات الأجنبية للوقوف على مدى احترامها لالتزاماتها.
- تدعيم البنية التحتية التي تساعد على تخفيض تكاليف الإنتاج وتحسين الأداء الإنتاجي المتميز للمؤسسات.
- تأهيل الجهاز المصرفي وتحسين نوعية خدماته وتفعيل دوره في تمويل النشاط الاقتصادي من خلال إرساء قواعد تسيير شفافة.
- محاربة البيروقراطية والفساد وفرض العقوبات اللازمة ضد كل مخالف للقوانين.
- بمحاولة تطوير نموذج الدراسة بإدخال مؤشرات اقتصادية أخرى ومنها أسعار النفط أو غير اقتصادية كالوضع السياسي ...الخ للنموذج .

اولا: الهوامش:

1- القانون 10/90 المؤرخ في 18 افريل 1990، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16، 1990.

2- المرسوم التشريعي 12/93 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 64، 1993.

3- الأمر 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47، 2001.

4- الأمر 08/06 المؤرخ في 15 جويلية 2006، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47، 2006.

5- متوسط الأجور بالنسبة للقطاع العام محصور بين 180 أورو و 540 أورو. أما بالنسبة للقطاع الخاص فهو محصور بين 180 أورو و 700 أورو وهي أخفض الأجور في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. انظر: www.andi.dz.

6- المرسوم التشريعي 12/93 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 64، 1993.

7- تتوفر الجزائر على شبكة طرق بطول 112696 كلم وسكك حديدية بطول 2150 كلم أما في مجال البحري والجوي فتملك 11 ميناء تجاريا وميناءين للنفط و31 ميناء للصيد البحري مع وجود 35 مطارا منها 13 دولية. انظر إحصائيات وزارة النقل الجزائرية على الموقع:-www.ministere transports.gov.dz.

8- إلى غاية نهاية سنة 2012 بلغ عدد المشتركين في الهاتف الثابت 6.32 مشترك لكل 100 ساكن وللهاتف النقال 97.95 مشترك لكل 100 ساكن، أما مستخدمي الانترنت فقد بلغ 15.23% من مجموع السكان. انظر:

, (2013), "the Little Data Book on Information and Communication Technology"World Bank & International Telecommunication Union, p.20.

9- البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، "تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في العالم العربي"، (2012)، ص.103.

10- المادة 58 من قانون المالية التكميلي 2009، المؤرخ في 26 يوليو 2009، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 44.

11- الأمر 22/95 المؤرخ في 26 أوت 1995 والمتعلق بخصخصة المؤسسات العمومية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم 48.

12- كمال شحادة، "عبر من الخوصصة"، ترجمة غسان غصن، برنامج الأمم المتحدة للتنمية، (يناير 2002)، ص.83.

13- ناجي بن حسين، تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد(ب)، العدد31، جوان2009، ص ص 59-60.

14- كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011/2010 ص74.

15- جمال بلخباط، جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص :اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2015/2014 ص153.

16- المرجع السابق، ص 153.

17- R.Borbonais, M.Terraza, L'analyse des séries temporelles en économies, 1ère édition, Paris, PUF, 2004,P.P150-152.

18- مناخ الاستثمار في الدول العربية (من 2004، إلى 2015).

ثانيا: المواقع الالكترونية:

4. www.unctad.org.

5. World Bank, (2016), World Development Indicators 2016; www.worldbank.org

6. WWW.ANDI.DZ.

7. www.ministere-transports.gov.dz